

قول ثانٍ في الطائفية

عبد الحسين شعبان

بيروت



كل ما له علاقة بالتاريخ البعيد سبباً في تاجيجه، وكأنه راهنياً. ومن مظاهر هذا الصراع استنزاف طاقات البلدان العربية على حساب الصراع العربي - الإسرائيلي من جهة ، وعلى حساب قضايا التنمية والإصلاح والديمقراطية والعدالة والمساواة من جهة أخرى، حيث لعب دوره في تمزيق الوحدة الوطنية وفي زرع عدم الثقة بين الفرقاء وبث روح الكراهية والعداء، ناهيك عن إضعاف روح المواطنة، حين يتقدم الانتماء المذهبي والطائفي والهويات الفرعية على الانتماء للوطن وعلى الهويات العامة الجامعة.

مظاهر أخرى

ومن مظاهره الأخرى ظهور تنظيم داعش في أواخر العام 2013 في كل من العراق وسوريا حيث استطاع بسرعة خاطفة وبوقت قياسي فرض نفوذه العسكري والسياسي والميداني على مناطق واسعة تجاوزت على ثلاث أراضى كل من العراق وسوريا، ولاسيما باحتلال الموصل العراقية والرقّة السورية التي جعلها عاصمة له. وشكل مثل هذا الحدث نقطة تحول مهمة في مجرى الصراع السياسي القائم على أساس المصالح والتفوّت، الأمر الذي طرح تساؤلاً كبيراً حول حقيقة هذا التنظيم ووجوده وصناعته ودعمه، وهو ما صدر في تقرير مكثّف عن "مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن" في العام 2017 كما وردت إشارات إليه في كتاب الدكتور فواز جرجس داعش إلى أين: جهاديو ما بعد القاعدة" الصادر عن "مركز دراسات الوحدة العربية"، العام 2016.

واليوم بعد هزيمة داعش عسكرياً في العراق وسوريا ، فهل سيتم تحويل هذا النصر إلى نصر سياسي، باستعادة الوحدة الوطنية وإعادة تأسيس الشرعية على أسس جديدة، قوامها تحريم الطائفية واعتماد المساواة والمشاركة أساساً في تحقيق المواطنة المتكافئة وإطلاق دائرة الحريات وتوسيعها واحترام خيارات الناس وحقوقها في إطار عقد اجتماعي دستوري سياسي جديد يؤكد احترام الخصوصيات والهويات الفرعية، ويعمل على تعزيز التنوّع وحمانيته، وعكس ذلك فإن استمرار الحال وربما بوتيرة متصاعدة، قد يقود إلى الانقسام والتفتت وينذر بمواجهات ساخنة في أكثر من ساحة، ذلك لأن الأزمة الطائفية إحدى أخطر الأزمات التي يشهدها العالم العربي.

□ باحث ومفكر عربي

فتش عن الأخلاق في الأمم

دراسة مقارنة بالقانون والدين

محمد عدنان علي الزبير

بغداد



يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب) البقرة الآية 85. وكذلك بالنسبة للقانون: فالمجتمعات التي تضعف فيها القيم الاخلاقية لا ينفعها تقدم قوانينها وحسن صياغتها، فالتحايل على القانون أو تعطيله عن التطبيق أو سوء تطبيقه ستكون لهذا القانون أو ذاك بالمرصاد! فلا ينفعها حينها قانونها ولا أحكامها!!

فبالرغم من أن معظم دول العالم قد رفعت راية الانسان وحماية كرامته وحقوقه وان قوانينها أصبحت الان مشبعة بتنظيم حقوق الانسان وتؤكد على مبدأ المساواة ما بين بني البشر، إلا انه وعند الرجوع الى التطبيق، نجد ان الدول التي ضعفت فيها الاخلاق قد أصبحت قوانينها المعنية بالإنسان وبحقوقه ماهي إلا حبرا على ورق!! فالإنسان فيها قد غيبت عنه حقوقه وسحقت كرامته حتى تجده نيسى أو يتناسى إنسانيته واما التمييز والطبقية فتجدها سيدة الموقف!

فلسان حال الانسان فيها يقول «لبديوي الجبل:

نحن موتى ! وشر ما ابتدع الطغيان

موتى على الذروب تسير

نحن موتى ! وإن غدونا ورحنا

والبيوت المزوقات قبور

وتجد ان السياسية هي من تنتقي أي القوانين تطبق وأي منهم يغيب عن التطبيق، حتى صارت السياسة هي من تقرر والقانون ليس عليه إلا ان يبرر.

وانعكاسا لذلك تجد ان افراد تلك المجتمعات يميلون الى التطرف والفضوى فترى الانسان فيها تارة يلجئ الى الدين ليسوغ من خلاله قتل أخيه الانسان طمعاً بالجنة وكانما الجنة أصبح يُقاس ثمنها بالدماء وان الله قد خلق الجنة ليقتل الانسان أخيه الانسان!! أو تراه يقتل الانسان تحت مبرر تطبيق القانون وحقوق الانسان، فقيمة الانسان هنا تُقاس بالملسحة لا بالإنسان، فلا غرابة أن عندما تسمع ان الكثير من الدول قد سوغت قتل الانسان للمطالبة بحقوقه!!، حتى صار الانسان يستغيت ولسان حاله يقول لكم حقوقكم ولي حياتي اتركوني وشأني لأعيش سلام!!.

فالأخلاق يا سادة: هي من ينبغي أن ننظر اليها ونفتش عنها عند تقييم مجتمع ما فاذا وجد الاخلاق وجد الدين والقانون معاً، وضياع الاخلاق للدين والقانون معاً، فالدين بلا اخلاق سيكون مبرراً لإشباع غرائزنا.. والقانون بلا اخلاق سيكون حصناً لجرائمتنا، وختام القول نقول صدق من قال × لأحمد شوقي:

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت

فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

هل فعلاً الديمقراطية هي الحل ؟

نبحث عن علاجات أخرى نداوي بها جراحاتنا قبل ولوج عالم صناديق الاقتراع ومن يمثل الأهالي وأي أهالي نمثلهم، بعيدا عن تأثيرات رجال الدين والمذهب وشيوخ العشائر واغوائها الذين يحركون بوصلة تمثيل الأهالي في العشرين والذهب والدين وهم الغالبون! وحتى يتم ذلك يستوجب إعادة النظر في جميع مناهج التربية والتعليم، من البيت إلى المدرسة إلى الجامع أو الكنيسة، لكي نستطيع تحويل التلميذ من وعاء يتم تعبئته بالمعلومات البيفغائية إلى ناقد وعامل، ومن إنسان ينحني إلى قرية أو مدينة أو قومية أو دين إلى مواطن ينتقي إلى وطن يمكن لهذا المواطن أن يختار وينتخب شكل النظام ووسيلة الحكم وهيئاته التشريعية والتنفيذية باطمئنان وأمان على حاضر ومستقبل شعبه ودولته.

على أصوات عائلته وبعض أقربائه!! واليوم يجلس على كراسي (اموافج) مجاميع تظل واحدة من أفضل دول العالم، وأكثرها بؤسا وتعاسة وفقدانا للأمن والسلم وأي مظاهر للتقدم والازدهار، حيث يستخدمون في الآليات الترشيع والانتخاب ذات الآلية التي كان يستخدمها عرابوهم في الأنظمة السابقة، بالاعتماد الكلي على العشيرة والدين والمذهب والحزب أو الكتلة، ويمارسون ثقافة (اموافج) وأن اختلقت المواقع والعناوين، وبغيب المواطنة والانتماء الوطني وسيادة الانتماء القبلي والديني المذهبي، أصبحت برلماناتنا مسارح لتمثيليات بائسة وسيرك عجري سانج! وإزاء ذلك كله يبقى السؤال الكثر إلحاحا هل إننا أصبحنا بمستوى ممارسة الديمقراطية؟ وهل هي فعلا علاج أمراضنا المزمنة والمتكسدة؟ أم علينا أن

انها لم تدرك كيف ستكون مؤسساتها الدستورية والديمقراطية والية انتخاب أعضائها؟ ما حصل عندنا في العراق وبالناكيد هو ذاته في ليبيا أو سوريا لاحقا أو مصر واليمن وبقية دول المختبر الديمقراطي، هو نفسه الذي كان يستخدم من قبل الزعماء وأحزابهم العظيمة، حيث يتم تجسييس القبائل والعشائر والرموز الدينية والذهبية، ويتمويل من الكتل والأحزاب، لإصالح مجموعة من الأصنام إلى قبة البرلمان مقابل امتيازات مالية، وهذا ما حصل فعلا منذ 2005 ولحد آخر انتخابات في العراق، حيث الإحصائي والإقليمي، حيث يذهب إلى تلك المقاعد مجاميع من الأشخاص الذين يدعمهم الحزب أو الكتلة بإسناد عشائري وديني أو مذهبي ذيب شخصية المرشح، بحيث لو أنه تجرأ وقرّح بنفسه دونما دعم لتلك المؤسسات، لما حصل إلا

ويمتلك مفاتيح مستقبل وسعادة الأهلالي، وعلى هذه الأسس تم تكوين برلماناتهم والية انتخاب أعضائها، حيث يذّكر العراقيون والسوريون والليبيون واليمنيون والمصريون، وحتى إخواننا في الجيرة أهل إيران وتركيا وبقية الشعوب المتبلاة بثقافة الشرق المريض، كيفية ترشيح ودعم أي عضو لكي يجلس على كراسي (اموافج) بالبرلمان، حتى وإن كان معارضا، فهو مطبوخ في مطبخ القائد وقيادة حزبه ومخبراته، ولكي لا نشعث انتباه الحزب العرقي سنتحدث عن النموذج العراقي سابقا لاحقا، إلى ذلك الكراسي في زمن الرئيس المعدم صدام حسين ومن سبقه من قادة العراق المعومين في الغالب، إلا من سقطت طائرته أو أرسل على عجل إلى عاصمة للسياحة والإصطيفاء، حيث يتم تبليغ منظمات الحزب والشيوخ وأعمدة القوم لتوجيه أتباعهم لانتخاب شخص معين لكونه مرشح الحزب أو القائد، وبهذه الطريقة يصل هؤلاء الأصنام إلى كراسي المغفلين في ما يسمى بالبرلمان.

انظمة شمولية

واليوم بعد أن أزالت الولايات المتحدة وحلفائها هياكل تلك الأنظمة الشمولية، مدعية أنها تعمل من أجل إقامة نظم ديمقراطية على أنقاض تلك الخراب، دونما إدراك للسلم الهائل من الموروثات التربوية والاجتماعية والعقائدية والسياسية، في مجتمعات تعاني أصلا من الأمية بشطريها الأجنبي والحضاري، وما تزال تعتبر القبيلة والعشيرة ورموزها أهم ألف مرة من الشعب والدولة، وكذا الحال بالنسبة للدين والمذهب، اللذان لا ينافسهما أي انتماء، والغريب

لمواطنة التي يفترض أن تكون معيارا للتمثيل الشعبي في مجتمعات متعددة التكوينات العرقية والدينية والمذهبية، هذا إضافة إلى نسبة الأمية المتصاعدة بشكل مخيف والاحباط الكبير الذي أنتجته عملية سقوط تلك الأنظمة من تدمير للبلدان وخاصة للأمن والسلم الاجتماعيين في مجتمعات بدوية وقروية ما تزال مشوشة الانتماء إلى موروثاتها وما تكتسب في سلوكياتها عبر حقب زمنية ليست قصيرة وبين معطيات جديدة وفرتها عملية اختراق حاجز الخوف من جمهوريات الربيع؛

ضوء الخوف

وعلى ضوء ذلك وفي الضفة الخائبة بعد اختراق ضفة الخوف والرعب ماذا جرى وماذا يجري من هرج ومرج وفوضى أطلقوا عليها صفة الخاقة، الآن وفي برلمانات ما بعد الدكتاتوريات التي أسقطتها الولايات المتحدة والتحالف الدولي، التي تحسب باتجاه تأسيس دول للمواطنة تقوم على أعمدة الديمقراطية الغربية، أساسا في بنيتها شرقية تؤمن والاجتماعية بحكم الفرد وسلطته، ابتداء من الأب ومرورا بشيخ والعشيرة وإمام الجامع ومختار القرية والزعيم الأوجد، المنجلي في رمز الأمة والمخوذن من موروث مئات السنين أو الأفه شخص عنتره بن الشداد أو أبو زيد الهلالي أو الزعيم الأوجد أو ملك ملوك إفريقيا أو القائد الضرورة أو سلطان زمانه، حيث أدمنت معظم هذه الأنظمة وأحزابهم (التاريخية) برلمانات من نط (اموافج- موافق) كتابية للتعبئة المطلقة والتأييد الأعمى لرأي القائد، كونه يمتلك سلطة لا متناهية، ولا أحد في الأرض يفهم منله، وعليه فإنه دائما على حق

كشف إيغال آلون منذ العام 1982 عن الأهداف الاستعمارية للعدوان الإسرائيلي بعد5. يونيو/ حزيران العام 1967 الهادفة إلى تقسيم العالم العربي والتوسع على حسابه ، حين قال (واجبنا استيطان إسرائيل الكبرى).

وأضاف: إن من يشك في هذا يضع علامة استفهام حول العقيدة الصهيونية، وقد بلور المحافظون الجدد في الولايات المتحدة لاحقا هذه الآراء باستراتيجيتهم إزاء الشرق الأوسط، وعلى أساسها نفذوا عملية غزو أفغانستان العام 2001 واحتلال العراق 2003 حيث دمروا الدولة العراقية وفتحوا الباب على مصراعيه لاندلاع الصراع الطائفي واندفلات العنف واستشراء الإرهاب الذي لم يتوقف عند حدود العراق .

للتنوع، وكانت القوى الخارجية قد لعبت على هذا الوتر الحساس، وقد بلور المؤرخ برنارد لويس، الذي توفي قبل أشهر قليلة، فكرة تقسيم الوطن العربي إلى 41 كياناً، وذهب هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق ومستشار الأمن القومي للقول منذ العام 1975 علينا أن نقيم وراء كل بئر نفط دولية، لأنه يرى في التقسيم والتفتت خدمة للمشروع الصهيوني الذي سيجعل إسرائيل الدولة الأقوى بين دول تمثل "أقليّات" في الشرق الأوسط، لكي تكون أكثر تقدماً علمياً وتكنولوجياً في محيطها.

أهداف استعمارية

وكشف إيغال آلون منذ العام 1982 عن الأهداف الاستعمارية الاستيطانية للعدوان الإسرائيلي بعد 5 يونيو/ حزيران العام 1967 الهادفة إلى تقسيم العالم العربي والتوسع على حسابه ، حين قال (واجبنا استيطان إسرائيل الكبرى). وأضاف: إن من يشك في هذا يضع علامة استفهام حول العقيدة

وحتى تصدّعت تجارب الدولة العربية المعاصرة وانتكست الحداثة الجينية في بعضها وتعلّقت خطط الإصلاح والتنموية بسبب شخ الحريات من جهة والتشهيدات الخارجية من جهة أخرى، خصوصاً بعد تأسيس إسرائيل، صدت الاحتقان الطائفي إلى الصدارة، ولاسيما بتكوص المواطنة الحاضرة

كفاح محمود كريم

أربيل



عاشت بعض ممالك الشرق الأوسط منذ تأسيسها وحتى بدء عصر الانقلابات العسكرية فيها، نوعاً من الهدوء والاستقرار وممارسة نطق من النظم السياسية تفوح منه أحياناً رائحة الديمقراطية المتعلقة حصرياً بانتخابات البرلمانات أو البلديات أو مجالس الشورى، لكن ذلك الهدوء والاستقرار النسبي لم يدم طويلاً، حيث بدأت مجموعات من الضباط أطلقت على نفسها تسميات عديدة كان أبرزها الضباط الأحرار وفيما بعد ذلك بمجالس قيادة الثورة، سواء في مصر أو العراق أو ليبيا ومن شابههم من أنظمة جمهورية، بالانقلاب العسكري وتغيير النظام الملكي إلى جمهوري مع إكسسوارات الاشتراكية والديمقراطية التي مورست جميعها باشكال من النظم والنظريات متارحة بين الاشتراكية والديمقراطية الشعبية أو المركزية، والمفضلة على مقاسات القائد الملهم والرئيس الضرورة وملك ملوك إفريقيا وأحزابهم التي ادعى الزعماء بانها تحمل رسالة مقدسة إلى الشعوب؛ هذه التمثيليات الديمقراطية التي كانت الأنظمة السابقة

خبرة دول

ودعونا الآن نرحل قليلا إلى ما كان يحلم به ويعمل من أجله ملايين من خيرة أبناء وبنات هذه الدول من كل الشرائح والطبقات، إلا وهو إقامة نظام سياسي متوازن يعتمد التداول السلمي للسلطة على أساس دستور عصري وحضاري يليق بإنسان الألفية الثالثة، يمنع الفرد بالسلطة والقرار، ويشيع